

النوع الاجتماعي والتجارة ملخص



المقدمة

السياق العام للبلاد

• المعطيات الاجتماعية والديموغرافية

يبلغ إجمالي عدد السكان في جمهورية مصر العربية 96.3 مليون وذلك بحسب تعداد السكان لعام 2017⁽¹⁾، منهم 49.6 مليون ذكور و46.6 مليون إناث. ويتوزع السكان حسب الفئات العمرية كما يلي: 34.2 % للفئة العمرية (0-14 سنة) وهي النسبة الأعلى، تليها فئة (25-49 سنة) بـ 33.3 %، ثم فئة (15-24 سنة) بـ 18.2 %، وفئة (50-59 سنة) بـ 7.7 %، وأخيراً فئة 60 سنة أو أكثر بـ 6.7 %، وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018⁽²⁾ تحتل مصر المرتبة 135 من حيث المساواة بين الجنسين من بين 149 دولة شملها التقرير.

• المنظومة السياسية والقضائية والاقتصادية

ينص دستور مصر لعام 2014 على أن مصر دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، نظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية والفصل بين السلطات. رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية. يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بتشكيل الحكومة ويراقب أداء السلطة التنفيذية. يعتمد اقتصاد مصر على الزراعة، وخاصة القطن والفواكه، واليوم يتجه الاقتصاد أكثر فأكثر نحو قطاعات الصناعة والخدمات. تُشكل السياحة إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، بالإضافة إلى إيرادات قناة السويس للملاحة الدولية والموارد الطبيعية الأخرى مثل النفط والغاز.

يتألف القضاء المصري من محاكم مدنية ومحاكم الأسرة، ومحاكم إدارية وغير إدارية، ومحاكم دستورية عليا، ومحاكم جنائية، ومحاكم مدنية وتجارية، ومحاكم للأحوال الشخصية والأسرية ومحاكم أمن الدولة ومحاكم العمل ومحاكم عسكرية، بالإضافة إلى محاكم أو دوائر متخصصة. أنشئت المحكمة الدستورية العليا في عام 1979 لتحل محل المحكمة العليا التي أنشئت في عام 1960، ولها اختصاص حصري للبت في المسائل المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، أو بتضارب صريح أو ضمني في الاختصاص وتختص كذلك بتقديم تفسير للقوانين بناء على طلب الحكومة.

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، متاح على: <http://www.capmas.gov.eg>

2. تقرير الفجوة بين الجنسين 2018، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2018، http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

حسب الأرقام الواردة في التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين لعام 2018⁽³⁾، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 235.37 مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي) حوالي 10.550. أما المعدل السنوي للتضخم فقد انخفض إلى 15.7% في نوفمبر 2018.

الإطار العام للدراسة وخلفيتها

أنجز هذا التقرير في إطار المشروع الإقليمي الذي ينفذه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية حول «تمكين المرأة وصولاً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية» انطلقت الدراسة من سؤال أولي مهم: لماذا لا تستطيع النساء في تونس دخول الأسواق التجارية رغم قدرتهن على ممارسة هذه الأعمال ورغم مشاركتهم الاقتصادية، المحتشمة أحياناً، ومشاركتهم في مجال إدارة الأعمال بشكل خاص، علماً وأن السياسات الاقتصادية أو التجارية لا تنص على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة رغم كونها سياسات غير حساسة للنوع الاجتماعي.

يتمثل الهدف الأول من هذه المرحلة النموذجية من المشروع في إنتاج البيانات والمعلومات التي يمكن أن تُبرز مدى العلاقة بين البناء الاجتماعي للأدوار والعلاقات بين الجنسين، والتفاوتات القائمة بينهما، ومن ثمّ استغلالها في خطوة متقدمة للدعوة من أجل التغيير نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي، مع التركيز على التجارة. ويتطلب البحث عن الإجابة أو الأجوبة التمعن في بعض القضايا كما تم ذلك في الأجزاء التالية،

3. <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/the-global-gender-gap-index-2018>

الجزء الأول : المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنمية

يبرز هذا الجزء القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتنمية، بالاستناد إلى أهم المؤشرات إن وجدت، وتحليل الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية وكذلك السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تم وضعها على المستوى الوطني في علاقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

جدول البيانات الموزعة حسب الجنس: النوع الاجتماعي والحقوق الإنسانية والتنمية⁽⁴⁾

النسبة ذكور/إناث	ذكور	إناث	المؤشر
0.614	مؤشر المساواة بين الجنسين، تحتل المرتبة 135 من بين 149 دولة		
التعليم			
0.87	86.5	75.0	محو الأمية
0.975	التسجيل في المدارس، تحتل المرتبة 108 من بين 149 دولة		
1.01	96.5	97.6	التعليم الابتدائي
1.00	81.3	81.6	التعليم الثانوي
1.02	34.0	34.8	التعليم العالي
الصحة / الصحة الجنسية والإنجابية			
1.04	59.9	62.4	متوسط العمر المتوقع / أمل الحياة عند الولادة (سنوات)
		33	نسبة وفيات الأمهات عند الولادة معدلات الوفاة المعيارية لكل 100,000 من السكان
			نسبة استعمال وسائل منع الحمل
المشاركة السياسية / المشاركة في الإدارة			
0.18	85.1	14.9	نساء برلمانيات
0.13	88.2	11.8	الوزيرات
-	-	-	القطاع القضائي
0.07	93.6	6.4	النساء المشرفات وكبار المسؤولين والمديرين

حسب آخر معطيات التي تم نشرها في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2018 والإحصائيات الوطنية لا زال أداء مصر ضعيفاً فيما يتعلق بالتمكين السياسي. حيث بلغ تمثيل النساء في البرلمان المصري 24.9%، وتشارك النساء بنسبة 0.6% فقط في السلطة القضائية، ولا تشغل سوى 11.8% من المناصب العليا في الحكومة. وتشير المعطيات أيضاً أن نسبة الأمية في صفوف الإناث تبلغ 50%، مقارنة بـ 29% للذكور، وأن نسبة الإناث في التعليم الابتدائي فتبلغ 8% مقارنة بـ 10% للذكور، وفي التعليم العالي لا تتجاوز نسبة الإناث 4% مقارنة بـ 7% للذكور.

2. الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية

• الحقوق في الحياة العامة والحياة الخاصة

ينص دستور مصر لعام 2014 على أن الجنسية حق لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية، ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية حق يكفله القانون وينظمه.

وتنص المادة 11 من الدستور على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف، وتعمل على تمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنّة والنساء الأشد احتياجاً.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الميراث، المنظم بقانون الموارث رقم 77 لسنة 1943، يستند إلى أحكام الميراث الواردة في القرآن الكريم. وهو ما يعني أن المرأة لها الحق في الميراث بجميع أنواعه، أما بالنسبة لغير المسلمين (المسيحيين واليهود)، فإن قوانينهم الدينية تحدد نظام الميراث والأحوال الشخصية والقيادة الروحية. يتمتع الحق في الميراث بالحماية الدستورية في النظام القانوني المصري، وهو يُعتبر مورداً اقتصادياً رئيسياً وقاعدة للثروة وللاستقلالية المالية للمرأة. ومع ذلك، فقد عانت المرأة في بعض المحافظات المصرية خاصة المناطق الريفية من حرمان عائلتها لها من حقوقها في الميراث، الأمر الذي دفع المشرعين في 2017 إلى تعديل بعض القوانين المتعلقة بالميراث عبر فرض عقوبات جزائية على كل من يمتنع عن تسليم الورثة حقوقهم أو يحجب مستندات تثبت نصيبهم.

• الحقوق الاقتصادية والتجارية

تتمثل التشريعات المصرية المتعلقة بالتجارة والاقتصاد والاستثمار في ما يلي :

- الدستور المصري لعام 2014
- قانون تنمية الصادرات رقم 155 لسنة 2002
- قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017
- قانون رقم 11 لسنة 2018 بخصوص تنظيم إعادة الهيكلة و الصلح الوافي من الإفلاس
- قانون البنك المركزي رقم 8 لسنة 2003
- قانون التجارة رقم 19 لسنة 1999
- قانون الجمارك رقم 66 لسنة 1963 و تعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2005 ،
- قانون رقم 10 لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ،
- قانون رقم 34 لسنة 1976 بشأن السجل التجاري.
- قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981
- قانون العمل رقم 12 لسنة 2003
- قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005
- قانون الغرف التجارية رقم 189 لسنة 1951
- قانون تنمية المنشآت الصغيرة قانون 141 لسنة 2004

• التزامات مصر الدولية

صادقت مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1982، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1967، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1981 مع بعض التحفظات على بعض البنود التي تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية.. جاءت تحفظات مصر على 4 مواد والمادة 16 ولتي تعطي الرجل والمرأة نفس الحقوق كافة الأمور المتعلقة بالزواج وعلاقات الأسرة أثناء الزواج وعند فسخه وما يخص حضانة الأطفال. والفقرة (2) من المادة (29) والتي تنص على عرض أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على هيئة تحكيم، وتم تبرير الاعتراض بمحاولة تفادي التقيد بنظام التحكيم في هذا المجال. وتنطبق نفس التحفظات على بعض مواد الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية.

3. السياسات / الاستراتيجيات والآليات على المستوى الوطني و / أو القطاعي

وضعت مصر عددا من الاستراتيجيات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ومنها:

- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 التي تهدف إلى الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للنساء المصريات، وخاصة النساء اللائي يعشن في المناطق الريفية في صعيد مصر والنساء الفقيرات والمعيلات والمسنات والمعوقات.
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030: وهي استراتيجية مصر لتحقيق أهداف التنمية الاستراتيجية لعام 2030 وتعتمد على ثلاث ركائز: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والبيئة. تستند العدالة الاجتماعية إلى مفهوم شامل يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي، وتنطوي على بُعد اقتصادي وبعُد اجتماعي، وتهدف إلى تحقيق المساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى.
- خطة عمل المجلس القومي للمرأة للفترة 2015-2018 تسلط الضوء على الأنشطة التي ينفذها المجلس فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء، من خلال مساعدتهن في تنفيذ المشاريع الصغيرة ومنتاهية الصغر وتطوير مهارتهن عبر برنامج «التدريب من أجل التوظيف» بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة. برنامج «فرصة» هو أيضا برنامج توظيف وطني للأسر الضعيفة تتولى تنفيذه وزارة التضامن الاجتماعي، وهو يستهدف حوالي 200000 من المستفيدين/ات في 8 محافظات.

4. الآليات التي تعنى بقضايا المساواة رجال - نساء وتمكين المرأة بما في ذلك اقتصاديا

تأسس المجلس القومي للمرأة بقرار رئاسي رقم 90 لسنة 2000، ويختص المجلس بـ:

اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شؤون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة. وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحلّ المشكلات التي تواجهها. إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة، وإبداء الرأي في جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة. إلى جانب تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة. كما بذل المجلس القومي للمرأة في السنوات الماضية جهوداً لدعم وضع المرأة المصرية، شملت العديد من الإجراءات التي تستهدف تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والعمل على القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها، بالإضافة إلى سنّ أو إصلاح بعض التشريعات.

تم تأسيس شبكة مصر للتنمية المتكاملة⁽⁵⁾ (ENID)، في أبريل 2012 لتطوير فرص عمل مستدامة وقابلة للاستمرار في صعيد مصر من خلال مجموعة من أربعة برامج: المشروعات المتوسطة والصغيرة (MSMEs) ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. والتنمية الزراعية وغير الزراعية. تطوير وتحسين الخدمات الأساسية وإنشاء مركز المعرفة والنشر. يعمل المعهد الوطني للإحصاء (ENID) بشكل رئيسي في ثاني أفقر محافظات مصر، وهي محافظة قنا حيث يصل معدل الفقر إلى 58 %، بهدف تكرار النهج عبر المجتمعات الريفية لمعالجة التفاوت بين الريف والحضر في الفقر والفرص الاقتصادية. ويقوم مشروع ENID على توفير فصول محو الأمية أولاً للنساء المستفيدات، ثم المضي قدماً في أنشطة تنظيم المشاريع وريادة الأعمال وتكوين المهارات للنساء المستفيدات. كما يوفر المشروع فصول ما قبل المدرسة لأطفال هؤلاء النساء. تضمن تدخلات ENID عدم ازدحام الأسواق الحالية لأنها تعزز المنتجات الجديدة تماماً والتي تستخدم الأدوات المبتكرة وأحدث تقنيات الإنتاج. تم تصميم هذه العملية لتكون شاملة، بحيث يتمكن المستفيدون المحليون والمنظمات غير الحكومية من المحافظة على الأنشطة واستدامتها بعد انتهاء مدة مشروع ENID.

وانطلقت مبادرة النيل لريادة الأعمال في عام 2017⁽⁶⁾. تم تأسيسها وتمويلها من قبل البنك المركزي المصري وجامعة النيل بهدف تعزيز بيئة مواتية لرواد الأعمال في مصر من خلال برامجها المختلفة، وتطوير وتأهيل وزيادة قدرات رواد الأعمال الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاستفادة من نقاط التميز في جامعة النيل في الخبرات العلمية والبحثية. تعمل المبادرة على إنشاء مراكز تجارية لأحد عشر بنكاً تجارياً يستهدف جميع مناطق مصر التي تقدم خدمات مالية وغير مالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتقوم المبادرة حالياً بتعيين منسق لشؤون النوع الاجتماعي لضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامجها وخدماتها.

5. شبكة مصر للتنمية المتكاملة، متاحة على: <http://www.enid.org.eg> (رُوجع في 5 أغسطس 2018).

6. مزيد من التفاصيل حول Nilepreneurs يرجى الاطلاع على -Nilepreneurs-A-NEW-INITIATIVE-BY-THE-CENTRAL-BANK-TO-SUPPORT-SMALL-AND-UMIUM-ENTERPRISES (accessed HTTP://NU.EDU.EG/NEWS/NILEPRENEURS-A-NEW-INITIATIVE-BY-THE-CENTRAL-BANK-TO-SUPPORT-SMALL-AND-UMIUM-ENTERPRISES) رُوجع في 6 أغسطس 2018.

الجزء الثاني : تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي في قطاع التجارة

يحتوي هذا الجزء على إجراء التقييم والتدقيق والتحليل على أساس النوع الاجتماعي على مستويين: تقييم سريع نموذجي يستهدف الجهات المتدخلة المعنية بتطبيق عدد من أدوات التدقيق، والتحليل للسياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية.

1. مؤشرات النوع الاجتماعي في القطاعات الاقتصادية والتجارية

بيانات موزعة حسب الجنس الاقتصاد والتجارة

النسبة ذكور/إناث	ذكور	إناث	المؤشر
المشاركة الاقتصادية⁽⁷⁾			
0.31	77.7	24.1	المشاركة في القوة العاملة
0.62	61.6	38.4	العمل المهني والتقني
0.62	61.6	38.4	المساواة في الأجور
			الإيرادات المقدرة المكتسبة ⁽⁸⁾
التجارة⁽⁹⁾			
0.13	15	2	الفرف الصناعية ⁽¹⁰⁾
0.08	23	2	الفرف التجارية
--	--	--	منظمات الأعراف (النساء / الرجال)
--	--	--	المنظمات النقابية
			قطاعات أخرى

يتجلى انعدام المساواة بين الجنسين في الاقتصاد والتجارة من خلال المعدل المتدني لمشاركة المرأة في القوى العاملة والذي لا يتجاوز 22.8 %، وكذلك من خلال الفجوة في الأجور في القطاع الخاص حيث تحصل النساء على أجور أقل بـ 20 % من الأجور التي يتلقاها الرجال. علاوة على ذلك، تواجه النساء صعوبات للوصول إلى الموارد المالية حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللاتي حصلن على قروض في عام 2015 لإنشاء مشاريع صغيرة 22.7 %.

7. تقرير الفجوة بين الجنسين 2018، المنتدى الاقتصادي العالمي، http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf:2018

8. تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي

9. مصادر/قطاعات أخرى حسب توفيرها

10. بيانات مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015

تمثيل المرأة منخفض كذلك في مجالس الهيئات التجارية المهنية، على غرار «اتحاد الصناعات المصرية» و «المجلس التصديري للصناعات الغذائية»، و«غرفة الصناعات الغذائية»، بمعدل ممثليتين (2) من النساء مقارنة بـ 15 ممثلاً من الرجال. كما أنّ نسبة ملكية النساء لشركات القطاع الخاص متدنية، حيث لا تتجاوز 7% في قطاع الصناعات الغذائية. هذه الأرقام تتسق مع المعدلات المنخفضة التي حققتها مصر في مؤشر الفجوة بين الجنسين، خاصة في مجال المشاركة الاقتصادية.

2. تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي على المستوى التنظيمي

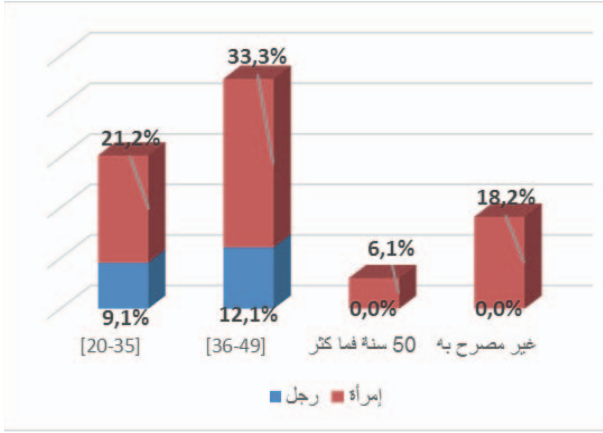
• أهداف التقييم السريع النموذجي والعينة

تمّ استخدام التقييم السريع النموذجي كأداة إضافية من خلال بحث ميداني استهدف الجهات المتدخلة العاملة في مجالي النوع الاجتماعي والمرأة من جهة، والاقتصاد والتجارة، من جهة أخرى، في الدول الست التي يشملها المشروع ومنها مصر⁽¹¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أنه تمّ اختيار عينة صغيرة عشوائياً من بين المنظمات المدرجة في القائمة الأولية، وفي هذه المرحلة النموذجية، لم يكن الغرض اعتبار العينة ذات تمثيلية احصائية أو اعتبار نتائج التقييم النموذجي السريع ممثلة للحالة داخل المنظمات/البلد. وعلى هذا الأساس، بالإضافة إلى اختبار الأداة (الاستبيان)، يجب اعتبار نتائج التقييم النموذجي السريع كبيانات/معلومات كمية يمكن أن تساعد في التوصل إلى فهم أفضل لمدى وكيفية أخذ مسائل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الاعتبار خلال عمليات التخطيط والبرمجة والتنفيذ، وكذلك في الممارسات المؤسسية والفردية عبر ردود المستجوبين/ات.

في مصر تم إجراء البحث على عينة من 15 منظمة، 54% منها غير حكومية وتعمل أساساً في مجال حقوق الإنسان وشؤون المرأة، و33.4% حكومية وتعمل في القطاعات التجارية والصناعية. تمّ جمع 33 إجابة من ممثلي/ات هذه المنظمات: 78.8% منهم إناث و21.2% ذكور. 51.5% من المجيبين هم من كبار موظفي الإدارة في المنظمات المستهدفة، و39.4% هم موظفو برامج وإداريون، و9.1% هم من موظفي الدعم.

11. الجزائر والأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب.



الرسم البياني 1.1

توزيع المستجوبين حسب السن والجنس

1. أهم نتائج التقييم التجريبي السريع في مصر

من أجل فهم أفضل لمدى وعي موظفي/ات المنظمات المستهدفة بالمفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي ومدى إدماج منظور النوع الاجتماعي في عملية تخطيط/تنفيذ البرامج داخل هذه المنظمات، تناول الاستبيان الخاص بالتقييم السريع النموذجي هذه المسائل على مستويين مختلفين: المستوى البرامجي والمستوى التنظيمي.

أ. المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في مستوى البرامج

يركز هذا الجزء على مختلف الإجراءات والأساليب المستخدمة في تصميم المشاريع وتطويرها. تُظهر نتائج التقييم أن المنظمات التي شملتها الدراسة اعتمدت بعض الممارسات الإيجابية لتحسين إدماج النوع الاجتماعي في أعمالها وأنشطتها. 69.7% من المستجوبين/ات، (51.5% منهم إناث)، يؤكدون إدماج أهداف المساواة والانصاف بين الجنسين في عملية تصميم البرامج / المشاريع. على مستوى التنفيذ أكد 78.8% من المستجوبين/ات (57.6% منهم إناث) أن تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل في منظماتهم يأخذ في الاعتبار أدوار ومصالح الجنسين.

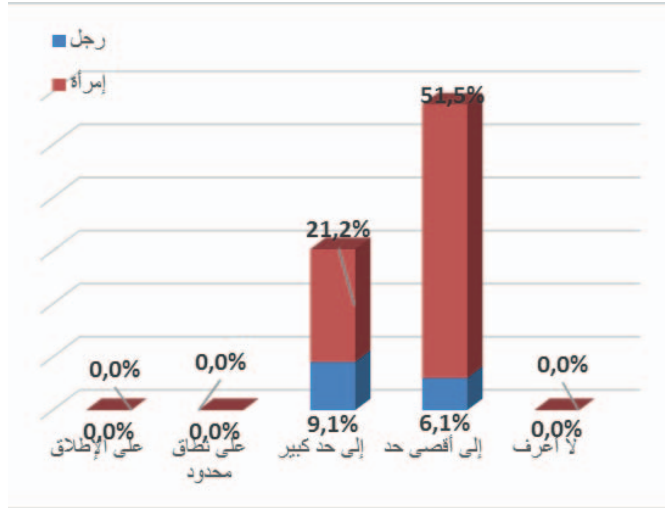
ويتبين ذلك من خلال الرسم البياني 1.2 الذي يصف التزام المنظمة بالمساواة بين الجنسين، حيث أنّ 57.6% من المستجوبين/ات، (51.5% منهم إناث)، يعتبرون أنّ خطة تنفيذ البرامج / المشاريع في منظماتهم تتضمن، إلى الحد الأقصى، أنشطة تعزز المهارات وتوفر للنساء والرجال فرصاً متكافئة للوصول إلى الخدمات والتدريب.

12. الندوة العامة لمنظمة التجارة العالمية Anh-Nga Tran-Nguyen «تأثير المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على زيادة التجارة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية» (27 مايو 2004)، «التجارة والنوع الاجتماعي»: الفرص والتحديات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إضافة التاريخ والمكان ٤٤

الرسم البياني 1.2

مستوى التدريب حول التحليل القائم على النوع الاجتماعي

ومن أجل معرفة أفضل وأعمق لمدى تأثير برامج المنظمات على تمكين المرأة والرجل وإحداث تغيير في العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، يؤكد 48.5% من المستجوبين/ات، (39.4% منهم إناث)، أن منظماتهم تجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لاستخدامها في عمليات رصد وتقييم المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، عيّنت 50% من المنظمات التي شملها التقييم موظفين/ات ضمن نقطة اتصال/تنسيق مختصة بالنوع الاجتماعي.

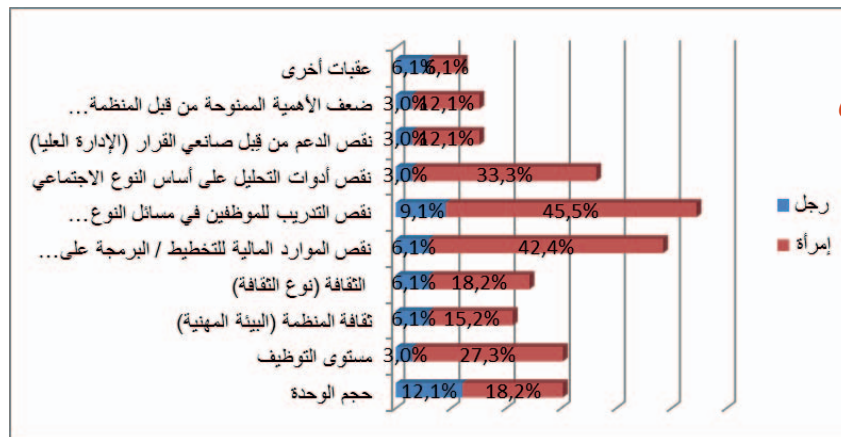


هذا وقد أكد 42.4% من المستجوبين، (30.3% منهم إناث) أن الموظفين/ات المعيّنين/ات لا يملكون المعارف والمهارات والمواقف اللازمة للقيام بعملهم في مجال التوعية بمسائل النوع الاجتماعي. ويعود ذلك أساساً، حسب 39.4% منهم (من بينهم 30.2% إناث)، إلى عدم تلقيهم تدريباً كافياً في مجال تحليل/تخطيط النوع الاجتماعي للقيام بمهمتهم على الوجه الأفضل.

وفي الواقع، فإنّ عدم توفر التدريب على قضايا النوع الاجتماعي ليست سوى واحدة من العقبات الرئيسية التي أشار إليها المستجوبون/ات، إذ يبرز الرسم البياني 2-2 أنّ نقص الموارد المالية وأدوات تحليل النوع الاجتماعي تعدّ كذلك من العوائق التي تعرقل عملية إدماج النوع الاجتماعي داخل المنظمات التي شملها التقييم.

الرسم البياني 3

عوائق إدماج النوع الاجتماعي



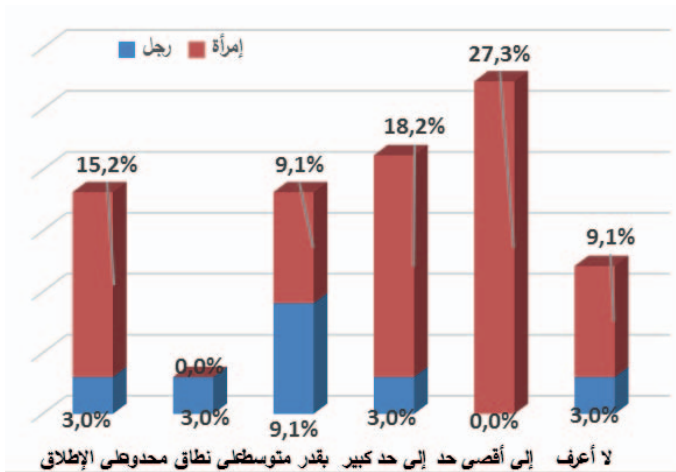
ب. المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في المستوى التنظيمي

يتناول الجزء الثاني من التقييم النموذجي السريع المستوى التنظيمي، مع التركيز على العوامل المتعلقة بحسن سير العمل في المنظمات المستهدفة، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية وكذلك الثقافة التنظيمية السائدة، كما يراها المستجوبون/ات.

ويتبين من خلال نتائج التقييم أن المنظمات المعنية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود من أجل مؤسسة وإدماج النوع الاجتماعي على نحو أكثر فعالية. على سبيل المثال، 33.3% فقط من المستجوبين/ات (30.3% منهم إناث) يؤكدون أن منظماتهم تعتمد سياسة مكتوبة للنوع الاجتماعي تؤكد التزامها بتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين من خلال خطة تنفيذية تحدد بوضوح تقاسم المسؤوليات بين الرجال والنساء.

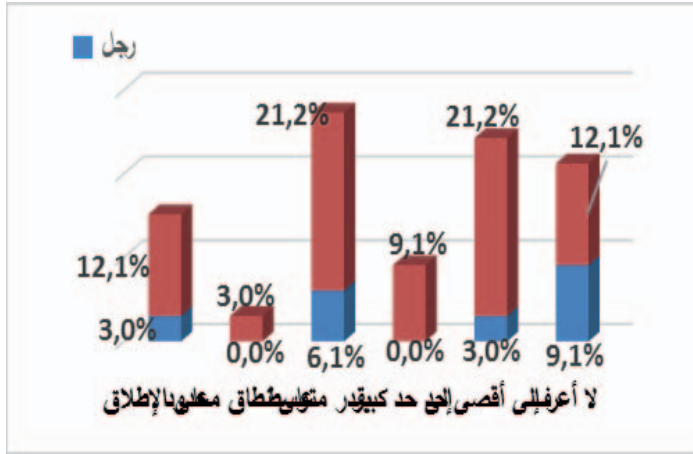
كما يؤكد 87.9% من المستجوبين/ات (منهم 69.7% إناث) أن تمثيل المرأة في المناصب الإدارية العليا ازداد خلال العامين الماضيين. وفي الوقت نفسه، يشير 39.4% من المستجوبين/ات (منهم 33.3% إناث) إلى أن منظماتهم توفر التدريب لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا حول مؤسسة إدماج النوع الاجتماعي في المنظمة. ومع ذلك، يعتبر 33.3% من المستجوبين/ات أن منظماتهم لا تخصص بشكل منتظم ميزانية للتدريب على قضايا النوع الاجتماعي أو لا تخصص موارد مائة لتنفيذ سياسة للنوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من الالتزام التنظيمي بتنفيذ سياسة للنوع الاجتماعي والذي يتجلى من خلال السلوك والإجراءات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يشجعها أكثر من 50% من المنظمات التي شملها التقييم ويتبناها موظفو هذه المنظمات، فإن 33.3% من المستجوبين/ات (27.3% منهم إناث) يشعرون بالقلق إزاء الضجوة القائمة بين نظرة وتعامل الرجال والنساء مع مسائل النوع الاجتماعي في منظماتهم، كما هو موضح في الرسم البياني 3.2.



الرسم البياني 3.2 استراتيجية استباقية لتوظيف النساء في المناصب العليا

ويُعتبر 66.7% من المستجوبين/ات (48.5% منهم إناث) أنّ بيئة العمل تحسّنت بالنسبة للمرأة خلال العامين الماضيين، وفي نفس الوقت يرى 87.9% منهم (69.7% منهم إناث) أنّ الاجتماعات يهيمن عليها عادة الموظفون الذكور الذين يجدون أكثر سهولة من الإناث لإنشاء شبكات علاقات شخصية ومهنية داخل المنظمات.



الرسم البياني 4.2 جهود المنظمة كأسسة المساواة/الإنصاف بين الجنسين

يبين الرسم البياني 2.4 أنه بالنسبة لـ 18.2% من المجيبين، جميعهن من الإناث، يمكن للمنظمة أن تبذل جهوداً أكبر في سبيل مأسسة المساواة/الإنصاف بين الجنسين بشكل أفضل مما تقوم به حالياً.

3. تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي على المستوى البرمجي

يخصّص هذا الجزء لتقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي في عدد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية وكذلك الخطط والسياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالتجارة والوصول إلى الأسواق على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

يهدف منهاج تقييم وتدقيق وتحليل النوع الاجتماعي بفضل تطبيق مختلف أدواته معرفة مدى أخذ مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان بعين الاعتبار وادماجهما في هذه النصوص: 1 - أداة التحليل الكمي (الكلمات الرئيسية)، 2 - أداة التحليل النوعي (قائمة الفحص)، 3 - مسار النوع الاجتماعي المتواصل و4 - قائمة فحص مبادئ التجارة العادلة. وتساعد هذه الأدوات الأربعة على توفير أدلة ملموسة حول كيفية إدماج - أو عدم إدماج - النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في الاتفاقيات والتشريعات والقواعد والأنظمة والبرامج/المشاريع الاقتصادية والتجارية. تسمح نتائج التحليل والتشخيص بتحديد أفضل السبل لمعالجة الفجوات للوصول إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق القانونية والإنسانية، ومنافع التنمية الاقتصادية والتجارية.

الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف

تمّ استخدام أداة التحليل الكمي وأداة التحليل النوعي وأداة المبادئ التوجيهية لتواصل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في قطاع التجارة لتحليل النص القانوني لنتائج «جولتة أوروغواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف»، والتي أفضت إلى إنشاء «اتفاقية منظمة التجارة العالمية» في 1995. وكما هو متوقع، أظهر التحليل غياب أي كلمات رئيسية محدّدة تتعلق بالنوع الاجتماعي أو بإدماج النوع الاجتماعي وأي إشارة إلى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ ورغم أن عبارة «التمييز» ورد ذكرها عدة مرات، إلا أن المقصود هو التمييز بين البلدان وليس بين الجنسين.

لا يراعي الإطار التحليلي للاتفاقية النوع الاجتماعي إذ أنه لا يحدد / يعترف بالفوارق بين الجنسين، ولا يحل القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو يهدف إلى تضيق الفجوات بين الجنسين.

من ناحية أخرى، تبين من خلال استخدام القائمة المرجعية لمبادئ التجارة العادلة أن الاتفاقية لا تتناول سوى ثلاثة مبادئ للتجارة العادلة، وهي: المبدأ 2: الشفافية والمحاسبة؛ المبدأ 8: تطوير المؤهلات والقدرات؛ والمبدأ 10: احترام البيئة، حيث تتضمن الاتفاقية بعض المواد التي تحمل إشارة إلى تلك المبادئ. وفي المقابل، لا توجد أية إشارة للمبادئ الأخرى التي تراعي النوع الاجتماعي، وخاصة المبدأ 4: أداء سعر عادل؛ المبدأ 6: الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وحرية تكوين الجمعيات؛ والمبدأ 9: الترويج للتجارة العادلة.

كما تمّ استخدام أداة التحليل الكمي وأداة التحليل النوعي وأداة المبادئ التوجيهية لتواصل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في قطاع التجارة لتحليل اتفاقية أغادير لإقامة منطقة التبادل الحرّ بين الدول العربية المتوسطية (مصر والأردن والمغرب وتونس) (وُقعت بالرباط في 25 فيفري 2004)، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بين جميع الدول العربية (وُقعت في عام 1978)، والاتفاقية المنشئة لمنطقة تجارة حرة ثلاثية بين السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (وُقعت في عام 2017)، والبروتوكول بين مصر وإسرائيل حول المناطق الصناعية المؤهلة (وُقعت في عام 2005)، واتفاقية التجارة الحرة الثنائية بين مصر والأردن (وُقعت في 1998)، والبرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة الثنائية بين مصر ولبنان في إطار اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (وُقعت في عام 1999).

وكما هو متوقع، أظهر التحليل غياب أي عبارات محدّدة تتعلق بالنوع الاجتماعي وإدماج النوع الاجتماعي وأي إشارة إلى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. لا يراعي الإطار التحليلي لهذه الاتفاقيات والبروتوكول والبرنامج التنفيذي النوع الاجتماعي، كما أنّ

الإطار البرامجي لا يستند إلى وعي بمسائل النوع الاجتماعي إذ إنه لا يحلل القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو يهدف إلى تضيق الفجوات بين الجنسين.

من ناحية أخرى، تكشف القائمة المرجعية لمبادئ التجارة العادلة أن الاتفاقيات والبروتوكول والبرنامج التنفيذي لا تتضمن مبادئ التجارة العادلة، باستثناء الاتفاقية الثلاثية للتجارة الحرة التي تتناول المبدأ 2: الشفافية والمحاسبة؛ والمبدأ 8: تطوير المؤهلات والقدرات. فيما عدا ذلك، لا توجد أية إشارة للمبادئ الهامة الأخرى التي تراعي النوع الاجتماعي، وخاصة: المبدأ 4: أداء سعر عادل؛ المبدأ 6: الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وحرية تكوين الجمعيات؛ والمبدأ 9: الترويج للتجارة العادلة.

تبين من خلال استخدام أداة التحليل الكمي وأداة التحليل النوعي وأداة المبادئ التوجيهية لتواصل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في قطاع التجارة أن «اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية» (التي وقّعت عام 2001) و«اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي - الكوميسا» (التي وقّعت عام 1992) تتضمنان جزئياً إشارات للنساء والنوع الاجتماعي. استخدمت «اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية» كلمة «النساء» ثلاث مرات وكلمة «الرجال» مرة واحدة وكلمة «عدم التمييز» ست مرات (ويقصد به بين الدول وليس بين الجنسين)، كما هو موضح في الرسم البياني (II-43) أدناه. وتُبرز الاتفاقية وجود حاجة لتوفير التدريب للنساء.

علاوة على ذلك، تستخدم الاتفاقية جزئياً لغة مصنفة حسب نوع الجنس (ذكور / إناث)، حيث يتجاوز التركيز على النساء دورهن كأمهات ليشمل دورهن كمنتجات ومصدّرات. وبالتالي يبدو الإطار التحليلي للاتفاقيتين حساساً بشكل جزئي للنوع الاجتماعي (تتناول الاتفاقيتان معايير/ أدوار النوع الاجتماعي ووصول الجنسين إلى الموارد بالقدر المطلوب لتحقيق أهداف المشروع). أما الإطار البرامجي، فيستند بشكل جزئي إلى وعي بمسائل النوع الاجتماعي.

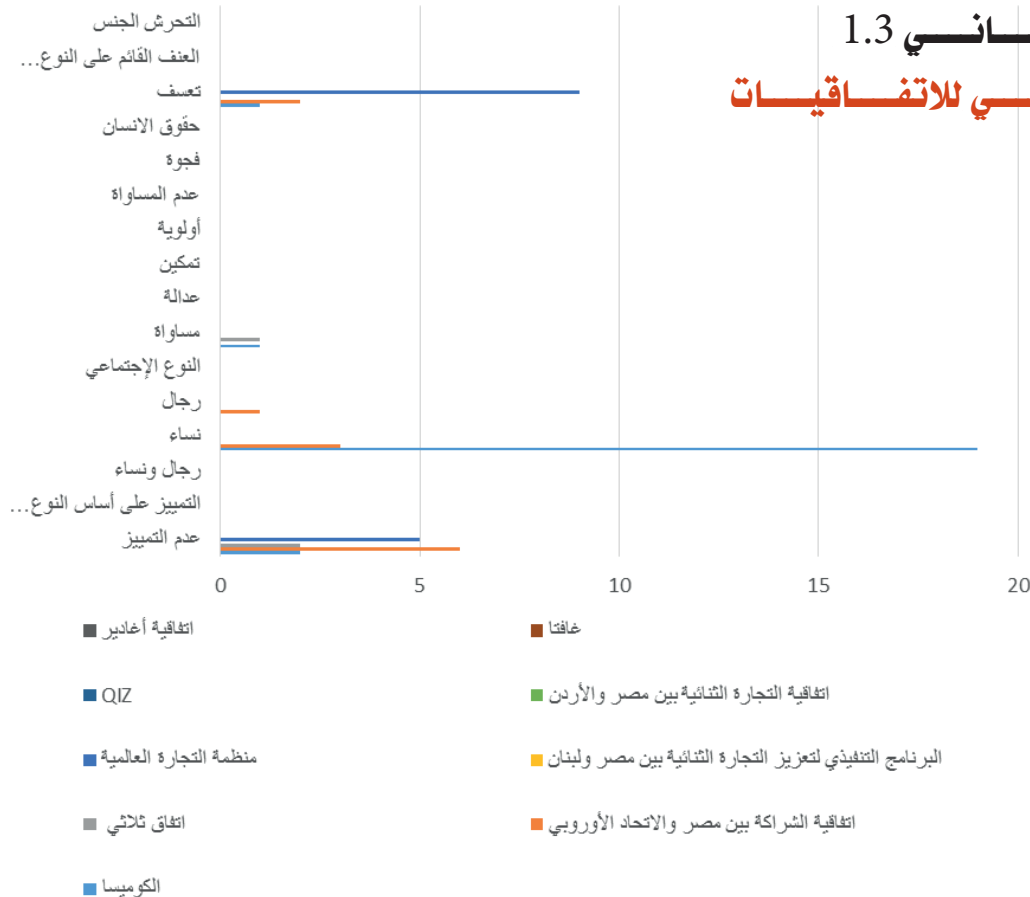
كما تمّ تحليل الاتفاقية باستخدام القائمة المرجعية لمبادئ التجارة العادلة. وتُظهر نتائج التحليل أن الاتفاقية لم تتناول سوى مبدأ واحد من مبادئ التجارة العادلة وهو المبدأ 6: «الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وحرية تكوين الجمعيات». فيما عدا ذلك، لا توجد أية إشارة للمبادئ الهامة الأخرى التي تراعي النوع الاجتماعي، وخاصة: المبدأ 4: «أداء سعر عادل»؛ والمبدأ 9: «الترويج للتجارة العادلة».

تبين من خلال استخدام أداة التحليل الكمي وأداة التحليل النوعي وأداة المبادئ التوجيهية لتواصل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في قطاع التجارة أن اتفاقية الكوميسا استخدمت كلمة «نساء» 19 مرة، وعبارات

«المساواة / سوء المعاملة / عدم التمييز» مرة واحدة (لا إشارة لعدم التمييز بين الجنسين والمقصود عدم التمييز بين البلدان)، كما هو موضح في الرسم البياني (II-3) أدناه. ويعود الاستخدام المتكرر لكلمة «النساء» في الاتفاقية إلى وجود قسم خاص بالمرأة في مجال الأعمال.

أظهر التحليل كذلك أن الاتفاقية تستخدم لغة مصنفة حسب نوع الجنس (ذكور / إناث)، حيث يتجاوز التركيز على النساء دورهن كأمهات ليشمل دورهن كمنتجات ومصدرات. وبالتالي يبدو الإطار التحليلي حساساً للنوع الاجتماعي بما أنه يعترف بالفوارق على أساس النوع الاجتماعي. أما الإطار البرامجي، فهو يحلل بشكل جزئي مسائل النوع الاجتماعي وهو بالتالي يستند جزئياً إلى وعي بالنوع الاجتماعي.

كما تمّ تحليل الاتفاقية باستخدام القائمة المرجعية لمبادئ التجارة العادلة. وأظهرت نتائج التحليل أن الاتفاقية تناولت بشكل جزئي مبادئ التجارة العادلة، ونعني هنا المبدأ 2: الشفافية والمحاسبة؛ المبدأ 6: الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وحرية تكوين الجمعيات؛ والمبدأ 8: تطوير المؤهلات والقدرات، حيث تشير البعض من مواد هذه الاتفاقية إلى هذه المبادئ. ولكن لا توجد أية إشارة للمبادئ الهامة الأخرى التي تراعي النوع الاجتماعي، وخاصة: المبدأ 4: أداء سعر عادل؛ والمبدأ 9: الترويج للتجارة العادلة.



الاستراتيجيات والخطط والبرامج على المستوى الوطني

الاستراتيجيات

تُظهر نتائج التحليل الكمي أنّ «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030»، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، واستراتيجية بلان الدولية- مصر (2016 - 2020)، كلها استخدمت عبارات تتعلق بالنوع الاجتماعي بشكل متكرر، وتضمنت إشارات إلى «النساء» و«الرجال» و«النوع الاجتماعي» و«المساواة» و«الفجوة» و«التمكين» و«الإنصاف» و«العنف القائم على النوع الاجتماعي» و«سوء المعاملة» و«التحرش الجنسي». كما تبين من خلال التحليل الكمي أنّ «استراتيجية تنمية الصادرات» لا تراعي النوع الاجتماعي إذ أنها لا تستخدم أيّة كلمات ذات صلة بالنوع الاجتماعي.

أمّا التحليل النوعي فقد أظهر أنّ «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030»، و«الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030» توفران معلومات أساسية مفيدة حول حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، وتشيران إلى مؤشر الفجوة بين الجنسين وتتضمنان أهدافاً محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. كما تستخدم الاستراتيجيةان بشكل متكرر لغة مصنفة حسب نوع الجنس وتحددان الفجوات في تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، وتؤكدان على أهمية تحسين جمع البيانات الوطنية، وتتضمنان إشارات للتمييز القائم على النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي، وتستخدمان مقاربة قائمة على حقوق الإنسان لأغراض البرمجة، وتسهلان لتضييق الفوارق بين الجنسين في التخطيط والبرمجة والميزانية. نفس التحليل يُظهر أنّ استراتيجية تنمية الصادرات المصرية لا تتضمن أي معلومات عن حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين.

وباستخدام أداة تواصل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في قطاع التجارة، تبين أنّ «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030»، و«الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030»، و«استراتيجية بلان الدولية- مصر» (2016-2020)، كلها تتضمن إشارات متكررة «للنساء» و«النوع الاجتماعي». وبالتالي، فإن الإطار التحليلي للاستراتيجية حساس للنوع الاجتماعي في حين أنّ الإطار البرمجي يستند إلى وعي بالنوع الاجتماعي ويحلل مسائل متعلقة بالنوع الاجتماعي. نفس الأداة تؤكد أنّ «استراتيجية تنمية الصادرات» لا تتضمن أي إشارة «للنساء» و«النوع الاجتماعي». وبالتالي، فإن الإطار التحليلي للاستراتيجية لا يراعي النوع الاجتماعي، والإطار البرمجي لا يستند إلى وعي بمسائل النوع الاجتماعي.

كما تمّ تحليل الاستراتيجيات باستخدام القائمة المرجعية لمبادئ التجارة العادلة. وهنا تُظهر نتائج التحليل أنّ الاستراتيجيات تناولت بشكل جزئي مبادئ التجارة العادلة، وتحديدًا المبدأ 6: الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وحرية تكوين الجمعيات؛ والمبدأ 8: تطوير المؤهلات والقدرات. وفي المقابل، لا توجد أية إشارة للمبادئ الهامة الأخرى التي تراعي النوع الاجتماعي، وخاصة: المبدأ 4: أداء سعر عادل؛ والمبدأ 9: الترويج للتجارة العادلة.

الخطط والبرامج الوطنية

تمّ فحص خطة عمل «المجلس القومي للمرأة» للفترة 2015-2018 ووثيقة برنامج «فرصة» باستخدام أداة التحليل الكمي. وقد تبين أنّ الوثيقتين تستخدمان عبارات تتعلق بالنوع الاجتماعي، مثل «النساء» و«الرجال» و«النوع الاجتماعي» و«العنف القائم على النوع الاجتماعي» و«التناصف» و«التمكين».

يتبين كذلك أنّ خطة العمل ووثيقة البرنامج توفران معلومات أساسية حول حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، وتستخدمان بشكل متكرر لغة مصنفة حسب نوع الجنس، وتحددان الفجوات في تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، وتؤكدان على أهمية تحسين جمع البيانات الوطنية، وتتضمنان إشارات إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي، وتستخدمان مقاربة قائمة على حقوق الإنسان لأغراض البرمجة، وتوسعان لتضييق الفوارق بين الجنسين على مستوى التخطيط والبرمجة والميزانية.

وباستخدام أداة تواصل النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في قطاع التجارة، تبين أنّ خطة العمل ووثيقة برنامج «فرصة» تتضمنان إشارات متواترة «للنساء» و«النوع الاجتماعي». وبالتالي، يبدو الإطار التحليلي حساساً بشكل جزئي للنوع الاجتماعي، في حين يبدو الإطار البرامجي واع ومستجيب للنوع الاجتماعي. توفر خطة العمل بيئة مواتية من خلال اختيار الموقع واختيار الموظفين وتطوير البرامج والمحتوى والمواد التي تعكس فهماً لواقع حياة النساء والفتيات وتوسعي لمعالجة/الاستجابة لمواطني القوة والتحديات.

كما تمّ تحليل خطة العمل ووثيقة برنامج «فرصة» باستخدام القائمة المرجعية لمبادئ التجارة العادلة، وهنا تبين أنّ الخطة والوثيقة تناولتا بشكل جزئي مبادئ التجارة العادلة، وتحديدًا المبدأ 1: خلق فرص للمنتجين الذين يعيشون وضعية تتميز بالضعف الاقتصادي؛ والمبدأ 7: ضمان ظروف عمل كريمة؛ والمبدأ 8: تطوير المؤهلات والقدرات. وفي المقابل، لا توجد أية إشارة للمبادئ الهامة الأخرى التي تراعي النوع الاجتماعي، وخاصة: المبدأ 4: أداء سعر عادل؛ المبدأ 6: الالتزام بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة وحرية تكوين الجمعيات؛ والمبدأ 9: الترويج للتجارة العادلة.

الجزء الثالث: النوع الاجتماعي وقطاع التجارة: الاستنتاجات والتوصيات

يسهر هذا الجزء على تلخيص ما تحقق من إنجازات في علاقة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بصفة عامة والتمكين الاقتصادي بصفة خاصة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التجارة من جهة، وتحديد أهم العقبات والثغرات، من جهة أخرى، التي يتعين معالجتها بالأولوية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

1. الإنجازات

• الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية

حققت مصر تقدماً ملموساً في مجال المساواة/الانصاف بين الجنسين، وخاصة في علاقة بحقوق الإنسان والحقوق القانونية.

صادقت مصر على «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية». وجسدت التزاماتها عبر قوانين وطنية تهدف إلى معالجة قضايا المساواة / الانصاف بين الجنسين. علاوة على ذلك، حققت مصر إنجازات هامة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والتعليم والصحة والحق في العمل. ويجري باستمرار تطوير المزيد من برامج محو الأمية وتوسيع نطاقها، مما سمح لعدد أكبر من النساء في المناطق الريفية اللواتي فاتتهن فرص الحصول على التعليم بالالتحاق بهذه البرامج.

تمّ إنشاء المجلس القومي للمرأة عام 2000 حيث أنه أول هيئة إدارية تابعة لمؤسسة رئاسة الجمهورية تُعنى بحقوق المرأة والنهوض بأوضاعها. وصدر في عام 2018 قانون لتنظيم المجلس القومي للمرأة.

تمّ كذلك إصدار قوانين جديدة لتبسيط اجراءات تأسيس الشركات الناشئة وبعث المشاريع في المناطق الصناعية الجديدة، ومنها قانون الاستثمار وقانون التنمية الصناعية (2017) وقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي من الإفلاس (2018).

• المستوى التنظيمي:

رغم العدد المحدود من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي شملها التقييم في مصر، مما يجعل النتائج غير ممثلة إحصائياً على المستوى الوطني، فإن تصورات مختلف المستجوبين/ات التي تمّ جمعها في إطار التقييم النموذجي السريع كشفت عن نتائج مثيرة للاهتمام على المستويين البرامجي والتنظيمي.

• المستوى البرامجي:

وقّعت الدولة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية التي تُسهّل تصدير المنتجات المصرية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، بما في ذلك المناطق الصناعية المؤهلة، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية والكوميسا واتفاقية أغادير والاتفاقية ثلاثية الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ عام 2017 تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز الصادرات بهدف مضاعفة حجم الصادرات المصرية في غضون خمس سنوات. كما تمّ وضع «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030» والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

وشرع المجلس القومي للمرأة في تنفيذ خطة عمله للفترة 2018-2015 من أجل تمكين المرأة المصرية، كما تقوم العديد من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ مشاريع للتمكين الاقتصادي للمرأة حيث يتم إدماج النوع الاجتماعي جزئياً في البرامج.

من جهتها شرعت وزارة التضامن الاجتماعي في تنفيذ برنامج وطني لتوظيف الأسر الضعيفة وتيسير الوصول إلى الائتمان للمشروعات المبتدئة، أو توفير فرص عمل مباشرة ضمن برنامج «فرصة» حيث يتم إدراج النوع الاجتماعي فيها بشكل جزئي.

2. الثغرات المتبقية رغم ما تحقّق العديد من الإنجازات:

• الحقوق القانونية والحقوق الإنسانية

على الرغم من الإنجازات الهامة التي تمّ تحقيقها في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، فإنّ الأرقام والحقائق تكشف عن وجود فجوة واسعة من حيث المساواة/الانصاف بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحقوق القانونية، وذلك على المستويين البرامجي والتنظيمي.

لا تزال المفاهيم الخاطئة والقوالب النمطية التي تميّز ضدّ المرأة سائدة في نظرة وممارسات المجتمع ومؤسساته، لا سيما في النظم التعليمية، وهو ما يتعارض مع حق المرأة في التعليم.

تضمنت بعض التشريعات عبارات تنطوي على شكل من أشكال التمييز بما أنها تمنح بعض أفراد الأسرة سلطة على الإناث. على سبيل المثال، تنص المادة 1 من قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 على ما يلي: «في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين أمام كل منها: الشخص المرتبط:

كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد الضريبة، بما في ذلك الزوج والزوجة والأصول والفروع. صيغة المادة تعني ضمناً وجود تأثير لعلاقة معينة، مثل العلاقة بين الأب والأبناء أو بين الزوجة والزوج، في تحديد وعاء الضريبة أو الضرائب المفروض على الممول دفعها على النشاط الممارس، وهو ما يُنشئ علاقة تفاضلية تتحدد حسب وضع المرأة والعلاقات داخل الأسرة ونشاطها التجاري أو الضرائب التي تدفعها.

• المستوى التنظيمي:

اعتمدت المنظمات التي تم تقييمها في مصر بعض الإجراءات والأساليب الإيجابية لمأسسة وتعميم منظور النوع الاجتماعي. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة لجهود إضافية تقوم بها هذه المنظمات، وخاصة على مستوى تدريب الموظفين/ات على مسائل النوع الاجتماعي وتخصيص المزيد من الموارد لتفعيل إدماج النوع الاجتماعي في كافة جوانب عمل المنظمات.

ومن الاستنتاجات الهامة الأخرى نقص المعلومات وعدم معرفة جل المستجوبين/ات لا سيما في المنظمات الحكومية، لواقع السياق الوطني عندما يتعلق الأمر بالإطار القانوني وإطار النوع الاجتماعي.

• المستوى البرمجي:

لا توجد مواءمة بين الاستراتيجيات التي تستهدف تمكين المرأة في قطاع التجارة وبين استراتيجية تمكين المرأة. علاوة على ذلك، توجد فجوة واسعة في المساواة/الانصاف بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، وخاصة في قطاع الأعمال والتجارة. وتتجلى هذه الفجوات في النقاط التالية:

- لا تراعي القوانين التجارية والاقتصادية، بما في ذلك قانون الاستثمار وقانون الإفلاس الذين صدرا مؤخراً، منظور النوع الاجتماعي.
- عدم تمكين المرأة في الأعمال التجارية مما يؤدي التمثيل المنخفض للغاية في مجالس الشركات الخاصة ومجالس منظمات التجارة والتبادل التجاري المتخصصة.
- علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن معظم الاتفاقيات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف حيادية ولا تستخدم مصطلحات تمييزية من حيث النوع الاجتماعي، فإن المشكاة تكمن في التمييز في توفير البيانات والمعلومات فضلاً عن عدم دعم كبار المصدرين الذي تكون غالبيتهم من الرجال.
- وبالمثل، لا يوجد مواءمة بين الاستراتيجيات والتمكين الاقتصادي للمرأة، أي الاستراتيجيات الواضحة لتمكين المرأة، حيث تكون استراتيجية تعزيز وتنمية الصادرات حيادية وعمامة ومكفولة للجنسين.
- وأخيراً، فإن البرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني أو الحكومة، وهي مشروع فرصة FORSA، تركز على استهداف الأسر المنخفضة مادياً أو محدودة الدخل بمفهوم الأنشطة المدرة للدخل، وليس التمكين الاقتصادي دون الإشارة إلى فرص الأعمال والتجارة.

- يوجد تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف كما كشفت عنها سيدات الأعمال في مناقشات المجموعة البؤرية التي أُجريت النقاشات المتعمقة الرئيسية، لأن معظم الخدمات والمرافق التي تقدمها مختلف الهيئات الحكومية تستهدف كبار رجال الأعمال، ولا توجد تسهيلات أو حوافز أو تدريب مخصص للنساء. علاوة على ذلك، تستهدف جميع جهود المخاطبة والتوعية التي تنفذها وزارة التجارة والصناعة واتحاد الصناعات المصرية بشكل عام الشركات الأكبر التي يهيمن عليها الرجال في الغالب.
- عدم وجود برامج شاملة على مستوى المحافظات تعالج أمية المرأة الريفية وتعمل على تعزيز مهاراتها التقنية وتمكينها من البدء في مشروعاتها التجارية الخاصة.

3. الاستنتاجات العامة

من خلال ما سبق عرضه من إنجازات ومن ثغرات متبقية تمنع أو تعرقل بشكل مباشر أو غير مباشر معالجة الفجوات بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة بشكل عام، وفي مجال المشاركة/التمكين الاقتصادي بوجه خاص، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- وجود معايير اجتماعية وقوالب نمطية تمنح الرجال منزلة مهيمنة في القطاعات الاقتصادية والتجارية
- عدم توفر تعليم ثانوي وجامعي جيد للفتيات
- عدم توفر تدريب التقني مصمم خصيصاً للنساء
- عدم كفاية التدريب في مسائل النوع الاجتماعي للموظفين على المستوى التنظيمي
- غياب الاتساق والمواءمة بين استراتيجيات المرأة من جهة والاستراتيجيات الخاصة بالأعمال والتجارة من جهة أخرى
- نقص الموارد المالية لتعميم منظور النوع الاجتماعي على المستوى التنظيمي
- نقص الوعي بفرص الأعمال والتجارة المتاحة؛
- المعايير الاجتماعية التي تضع على عاتق النساء المسؤولية الرئيسية عن رعاية الأطفال
- الحمل الثقيل من العمل غير مدفوع الأجر على عاتق الأمهات العاملات، وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال
- المشاكل التي تواجهها النساء للوصول إلى الموارد المالية.
- عدم توفر برامج مصممة خصيصاً للنساء صاحبات المشاريع تركز على تجنب المخاطر والتواصل والمهارات غير المالية.
- عدم توفر مراكز رعاية نهارية ذات نوعية جيدة وبتكلفة معقولة لتمكين الأمهات العاملات من الانخراط في مشاريع القطاع الخاص أو بعث مؤسسات خاصة بهن.

إن الترابطات المعقدة بين السياسة والقواعد التجارية من جهة، وقضايا النوع الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى، تحتاج إلى فهم أعمق، وذلك من أجل ضمان التناغم بين هدف الوصول إلى نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد ومتعدد الأطراف وهدف تحقيق المساواة بين الجنسين كحق أساسي من حقوق الإنسان. ولذلك لا بد من وضع سياسات حكومية لمعالجة اختلافات السوق ودعم هدف المساواة بين الجنسين. وفي بعض الحالات، يتعين على واضعي السياسات إدراك ما يمكن أن يترتب عن التجارة الدولية وكذلك عن الالتزامات أو المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من آثار في هذا المجال⁽¹²⁾. إن تحليل الآثار المحتملة للسياسة التجارية على المساواة بين الجنسين أمر مهم لاطلاع صانعي السياسات على الآثار المتوقعة في علاقة النوع الاجتماعي. فينبغي تزويد المفاوضين التجاريين أولاً بمفاوضات وبمعلومات عن القطاعات الحساسة التي ينبغي فيها تعجيل/تأخير/إلغاء تحرير التجارة بهدف تعزيز و/أو حماية عمالة النساء أو المشاريع/المؤسسات التي تملكها النساء.

4. التوصيات حسب المجال / الموضوع

للقضاء على الفجوات والتمييز بين الجنسين بشكل عام، يتعين القيام بعدد الإصلاحات، منها ما يلي:

لأنحة التوصيات ذات الأولوية

المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، حقوق الانسان والتنمية		
الأطراف/المؤسسات المتدخلة	المواضيع	التوصيات
المجلس القومي للمرأة	في المدى القريب	إنشاء نظام للرصد والتقييم في المجلس الوطني للمرأة يمكنه إجراء التقييم كل سنتين ورصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة / الانصاف بين الجنسين على المستويين البرامجي والتنظيمي. توفير التدريب على مسائل النوع الاجتماعي للموظفين/ات بجميع مستوياتهم وموظفي/ات الإدارة العليا في كافة منظمات ومؤسسات القطاعين العام والخاص.
المجلس القومي للمرأة، جمعية سيدات الأعمال	في المدى المتوسط	تنفيذ إجراءات صارمة للحد من تسرب الفتيات من المدارس والحد من الأمية. تعزيز جودة الخدمات المقدمة في مراكز الرعاية النهارية العمومية، والعمل على إنشاء مراكز رعاية نهارية شبه خاصة بتكلفة معقولة تعمل لساعات أطول، وذلك من أجل تلبية احتياجات سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع بما أنهن يحتجن لقضاء ساعات طويلة في العمل.
المجلس القومي للمرأة، وزارة التربية والتعليم	في المدى البعيد	تخصيص قسم خاص بالنساء والأعمال في أي اتفاقية تجارية جديدة أو أي تعديل للاتفاقيات القائمة. دمج سياسات النوع الاجتماعي في القواعد الخاصة بالموارد البشرية في شركات القطاع العام والخاص.
المجلس القومي للمرأة، وزارة القوى العاملة والهجرة، جمعية سيدات الأعمال	في المدى البعيد	تخصيص قسم خاص بالنساء والأعمال في أي اتفاقية تجارية جديدة أو أي تعديل للاتفاقيات القائمة. دمج سياسات النوع الاجتماعي في القواعد الخاصة بالموارد البشرية في شركات القطاع العام والخاص.

النوع الاجتماعي والتجارة		
وزارة التجارة والصناعة، جمعية سيدات الأعمال	في المدى القريب	إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بفرص التصدير الناتجة عن الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف لسيدات الأعمال وصاحبات المشاريع
وزارة التجارة والصناعة، المجلس القومي للمرأة		تنفيذ حملات توعية بالحقوق والإجراءات في قطاع التجارة والأعمال لفائدة سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع، بهدف مساعدة النساء على عدم الهروب من المخاطرة وتشجيعهن على بعث مؤسسات جديدة أو توسيع مشاريعهن.
وزارة التجارة والصناعة، المجلس القومي للمرأة	في المدى المتوسط	إنشاء قاعدة بيانات واسعة للتشريعات والقوانين والمتطلبات بالنسبة للنساء لإنشاء أو توسيع المشاريع التجارية
شبكة مصر للتنمية المتكاملة، حاضنة أعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وزارة التجارة والصناعة، البنك المركزي المصري، جهات مانحة دولية		تسهيل وصول النساء إلى الموارد المالية عبر محاكاة المشاريع الناجحة مثل شبكة مصر للتنمية المتكاملة وحاضنة أعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المجلس القومي للمرأة، وزارة التجارة والصناعة،	في المدى البعيد	إدراج إشارة محددة إلى تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في جميع الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بقطاع التجارة والأعمال، حيث تشارك المرأة في جميع القطاعات الاقتصادية كسيدات أعمال وصاحبات مشاريع.
المجلس القومي للمرأة، وزارة العدل، البرلمان المصري		تعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالتجارة والأعمال في اتجاه إضافة ألفاظ حساسة للنوع الاجتماعي مثل "الرجال" و"النساء" و"الذكور" و"الإناث".